

علم الله تعالى وأمراته الحرام قطعاً لا يها أمان يتعلقاً بوجوه
 الفعل ليمسوا بوجوهه فيمتنع ولا اختيار مع الوجوه والامتناع
 فلنا نعم ويجوز أن العبد يعمله أو يتركه باختياره فلا اشكال فإن قيل
 فيكون فعله الاختياري واجبا وممتنعاً فهذا يناقض الاختيارية
 فلنا نعم فان الوجوه بالاختيار يحقق للاختيار الامتناع له والامتناع
 مستقوناً لا ينافي له بالارادة تعالى فان قيل لا معنى لكون العبد فاعلاً
 بالاختيار الا كونه موحداً لا تعالاه بالفضل والارادة وقد سبق
 ان الله تعالى مستقل بخلق الافعال والاحكام معلوم ان المقدور
 الواحد لا يتصل تحت قدرتين مستقلتين ولنا لا كلام في قوة هذا
 الكلام ومناشئة الاله لما ثبت بالبرهان ان الحائق هو الله تعالى
 وبالضرورة ان قدره العبد وأمراته منزهة في بعض الافعال
 كحركة البطش دون البعض كحركة الارزاق في حياض في خروج عن
 هذا المصيق الى القول بان الله تعالى خالق العبد كالتب وتحتمة
 ان صرف حكم العبد قدرته وأمراته الى الفعل كسب والاحكام الله تعالى
 الفعل بحسب ذلك خلقاً والمقدور الواحد اخل تحت قدرتين لكن
 جهتين مختلفتين فالعقل مقدوراته تعالى بجهة الاحكام ومقدور
 العبد بجهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري فان لم يقدر على
 ان يرد من ذلك في تخصيص الهادة المفضضة عن تحقيق كون فعل العبد
 خلق الله تعالى ولتجاهه مع العبد فيه من القدر والاختيار وهم
 في الفرق بينهما عبارات شتى ان الكسب ما وقع باله واطلق الاله
 والكسب مقدور وقع في تحمل قدرته وخلق لا في تحمل قدرته والكسب
 لا يصح انفراد القادر به وخلق يصح فان قيل قد ائتمت ما نسبتم الى
 المستزلة من ابيات الشريعة قلنا الشريعة ان حكمه انما على غير
 كل منها ما هو له بدون الاحكام كالقريب والمجمل وكما اذا جعل
 العبد خالقاً لافعاله والامتناع خالقاً لافعاله والاختيار مخلوق

ما اذا

ما اذا اضعيف امر الى اثنين جهتين مختلفتين كالارض تكون ملكاً
 لله تعالى بجهة الخلق والاعيان بجهة ثبوت التصرف في فعل العبد
 ينسب الى الله تعالى بجهة الخلق والاعيان بجهة ثبوت التصرف في فعل العبد
 كان كسب الفصح فيما سبها موصلاً لا حكماً والزم خلق خلقه ولنا
 انه قد ثبت ان الحائق حكم لا يخلق سواه الا وله عاقبة حميدة وان لم
 نطلع عليها فخرنا بان ما استتجبه من الافعال قد يكون له فيها
 حكم ومضاج كما في خلق الاجسام الجينية الصانعة المولدة بخلاف
 الكتابات فذي يعمل الحسن وقد يعمل البغيح فبذلك كسب للفصح مع
 ورود الهمي عنه فبما سبها عننا موحداً لا يستحق الذم والعقاب
 والحسن منها ثم اتي من افعال العباد وهو ما يكون متعلق المدح
 في العاجل والثواب والاجل والاختيار ان يستحق ما لا يكون متعلقاً
 للذم والعقاب لئلا يمتنع من رضا الله تعالى ان آزرته من غير
 لعراضه والقيح منها ثم وهو ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب
 في الاجل من ليس برضاه ثم لما علمه من الاعتراض قال الله تعالى ولا
 يرضى لعباده الكفر يعني ان الآرادة والمنشئة والتقدير متعلق
 بالكل والرضا والمحبة والامر لا يتعلق الا بالحسن دون البغيح
 والاستطاعة مع الفعل ثم خلافاً للعتزلة في حقيقته القدرة التي
 يكون الفعل ثم اشارة الى ما ذكره صاحب التفسير من ان عرض
 خلق الله تعالى في الحيوان تفعل به الافعال الاختيارية وهي علة
 للعمل وبهم هو على ان شرط لاداء الفعل لعله بالجملة هي صيغة
 بخلق الله تعالى عند فصد الكتاب الفعل بقدرة الاستطاعة
 والالات فان قصد فعل الخير خلق الله تعالى قدرة فعل الخير
 وان قصد فعل الشر خلق قدرة فعل الشر فكان هو المصيح القدرة
 فعل الخير فيستحق الذم والعقاب ولهذا ذم الكافرون بالظلم
 لا يستطيعون السمع واذا كانت الاستطاعة عرضاً وجب ان يكون مقارنه